



هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج البكالوريوس في إدارة أعمال
معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين
مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 2-3 نوفمبر 2009

قائمة المحتويات

1	1.عملية مراجعة البرامج الأكاديمية.....
4	2.المؤشر (1) المنهج الدراسي.....
10	3.المؤشر (2) كفاءة البرنامج.....
14	4.المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخريجين.....
19	5.المؤشر (4) فاعلية ادارة وضمان الجودة.....
24	6.الاستنتاج.....

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربع التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر 1: المنهج الدراسي

المؤشر 2: كفاءة البرنامج الأكاديمي

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين

المؤشر 4: فاعلية ادارة وضمان الجودة

يكون الحُكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

- (i) البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ أو
- (ii) هناك قدر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفائه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ أو
- (iii) البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين

لقد تمت مراجعة برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال في معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (HERU) التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب (QAAET) بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين.

يقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدم بها معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي أجريت في 2-3 من شهر نوفمبر 2009.

تم إخبار معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي / هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في شهر نوفمبر 2008 أن برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال سيكون عرضة للمراجعة خلال الزيارة الميدانية التي ستجرى في نوفمبر 2009. من أجل التحضير لمراجعة البرنامج، قام معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين بإجراء تقييم ذاتي لبرنامجهم وقدم تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته في اليوم المتفق عليه في يونيو 2009. هذا، ومن المتوقع أن يستفيد قسم الإدارة في معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال.

لقد بدأ معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين بطرح برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال في عام 2003. وهذا البرنامج - والذي يُقدم في قسم الإدارة بكلية التجارة وإدارة الأعمال - هو أحد البرامج التي يطرحها معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين. وتشمل البرامج الأخرى برنامج البكالوريوس في الهندسة وبكالوريوس في التجارة (التجارة الإلكترونية) وبكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات والماجستير في إدارة الأعمال.

في يوليو 2009 كان هناك 167 طالباً يدرسون في برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال البعض منهم بتفرغ كامل والبعض الآخر بتفرغ جزئي. وقد ارتفع عدد الطلبة الجدد المسجلين في البرنامج من 39 طالباً في عام 2003 ليصل إلى 61 طالباً في عام 2009-2010. ويبقى هذا البرنامج واحداً من أصغر البرامج الأكاديمية المطروحة في مملكة البحرين.

هناك 20 عضو هيئة أكاديمية بتفرغ كامل وعضو واحد بتفرغ جزئي يقومون بتدريس برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال. وعشرة من هؤلاء الأعضاء هم من قسم الإدارة في حين تتم الاستعانة بأعضاء آخرين من داخل المؤسسة لتدريس المواضيع الأخرى التي تعد جزءاً من البرنامج.

وفي الوقت الذي أُجريت فيه المراجعة التي يستند عليها هذا التقرير، لم تُقدّم أدلة على وجود ترتيبات مقننة لغرض المقايسة الأكاديمية الخارجية، بل ذكر الأشخاص الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن الصلات الوثيقة للمعهد مع المعهد الأم في (ميسرا) بولاية رانجي في الهند جعلت من برنامج البحرين متوازيًا إلى درجة كبيرة مع البرنامج المطروح في رانجي وأن عملية المقايسة الخارجية التي أُجريت إنما كانت على أساس استيفاء متطلبات مفوضية المنح الجامعية في الهند.

وفيما يتعلق بما ورد أعلاه، توصلت لجنة المراجعة إلى ما يلي:

إن رؤية ورسالة معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين إلى جانب التوصيفات العامة للمنهج الدراسي لبرنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال يُشيران إلى جودة صلاحية البرنامج للهدف من حيث المحتوى والتزامه بتعليمات وضوابط مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج المعني بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم انجازات الطلبة وينبغي ان يكون المنهاج ملائماً للغرض المنشود.

2.1 هناك تحديد لمخرجات التعلّم والأهداف الخاصة بالمقررات الدراسية على الرغم من أن بعضها متشابه في عدد من هذه المقررات. ولم يُقدّم للجنة المراجعة دليل واضح على وجود سياسة خاصة بعملية التقييم تتضمن تحديد المصطلحات وتحديد استراتيجية واضحة لجعل الواجبات والأنشطة الخاصة بعملية التقييم مواكبة لمخرجات التعلّم المطلوبة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني إنكار وجود عدد من الواجبات والوظائف التقييمية، ولكن لم يتضح للجنة المراجعة كيفية استخدام هذه الطرق وتحويلها (أي توجيهها) من أجل ضمان تحقيق أحد مخرجات التعلّم المحددة.

2.2 لم تجد لجنة المراجعة دليلاً واضحاً يدل على القيام بعملية تطبيع للبرنامج مع البيئة المحلية. وقد تم البدء ببعض الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف ولكن يبقى من الضروري معرفة سرعة ما يجري ومدى ما يمكن تحقيقه من تعديل. ومن هنا، لا يزال هذا البرنامج شديد الاعتماد على المؤسسة الأم في اتخاذ القرار بخصوص ما يجب تدريسه وطريقة تدريسه وتقييمه. وهناك من يناقش بقوة أن هذا يمثل أكثر وسائل ضبط الجودة قوةً في البرنامج، فيما لو أُخذت متطلبات المؤسسة الأم بنظر الاعتبار في ضرورة التوافق مع شروط ومتطلبات مجلس التعليم العالي في مفوضية المنح الجامعية في الهند. هذا، واطلعت لجنة المراجعة على العملية التي يتم بموجبها الأخذ بالآراء وبالتغذية الراجعة في إجراء التغييرات المطلوبة على المقررات الدراسية وهي تدرك بأن هناك فرصة أمام أعضاء الهيئة الأكاديمية في البحرين للمشاركة في كل من القضايا المتعلقة بالتخصصات الدقيقة في البرنامج وبعملية التطبيع. ويبدو أن هذه العملية تسير بخطى ثقيلة وتتطلب ما يقارب العام الواحد لإجراء التعديلات المطلوبة. ومع ذلك، توجد هناك خطط للقيام بالمزيد من عمليات التطبيع.

2.3 كما ولم يُقدّم للجنة المراجعة دليل يشير إلى وجود حيّز كبير أو تشجيع على تبني ممارسات تعليمية أكثر مرونة من جانب أعضاء الهيئة الأكاديمية كل على انفراد. والدليل الذي قُدّم إلى

اللجنة يشير إلى أن عملية المراجعة السنوية للمقررات الدراسية ولأعضاء الهيئة الأكاديمية تقوم على أساس عملية تقييم الطلبة ونتائجهم المتحققة. وليس هناك سوى القليل من الفرص المتاحة أمام أعضاء الهيئة الأكاديمية كأفراد لاستكشاف استراتيجيات تعليمية وتقويمية بديلة.

2.4 المقررات الدراسية التي يتوجب على الطلبة النجاح فيها في الفصل الواحد وبما يعادل 45 ساعة معتمدة تمثل عدداً مقبولاً في مثل هذه الحالات. ولكن من الصعب تقييم مستوى الالتزام والجهود التي يتوجب على الطالب أن يبذلها لتحقيق الأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة دون وجود مفهوم ومقياس لما يمكن وصفه بـ 'الساعات المخصصة لاكتساب المفاهيم' من خلال إنجاز الواجبات الإضافية والدراسة الفردية.

2.5 كما لم يكن واضحاً من الأدلة التحريرية التي قُدمت إلى اللجنة الكيفية التي تمت بها تنظيم المنهج الدراسي بحيث يتيح للطلبة الانتقال من سنة لأخرى عبر مراحل البرنامج. وقد سمعت اللجنة تأكيدات بأن تصنيف بلوم هو المستخدم كمؤشر في زيادة عمق ورصانة الأهداف ومخرجات التعلم للمستويات المختلفة للمقررات الدراسية عبر سنوات البرنامج. وظهرت بعض الأدلة على استخدام هذا التصنيف في بعض المقررات الدراسية في المستويات المتقدمة من البرنامج ولكن لم يكن ذلك إجراءً عاماً. كما ولم يكن بالإمكان - مع عدم وجود سياسة خاصة بالتقييم - تحديد مستوى صعوبة ورصانة الواجبات التي تنطوي عليها هذه العملية وتدرجها في الصعوبة من فصل دراسي لآخر من فصول البرنامج. ومع ذلك، فقد قُدمت أدلة واضحة عن وجود مشروع بحثي رصين يتوجب على الطلبة القيام به في السنة الأخيرة من دراستهم. كما وقد كشفت الإحاطة الشاملة بالموضوع أثناء المقابلات التي أجرتها اللجنة مع الطلبة عن أدلة على وجود حالة من التدرج التصاعدي في مستوى هذه المقررات.

2.6 قُدمت بعض الأدلة على وجود تطور في المهارات عبر المستويات المختلفة للمنهج الدراسي. وتوجد خطة لتحديد مدى تحقق المؤشرات الأساسية للتعلم، ولكن لم يتوفر دليل تحريري وتفصيلي عن كيفية تنفيذ الخطوات الأربعة، لاسيما الخطوتين الأخيرتين منهما. وبالرغم من القول بأن هذه الأهداف تخضع بالفعل للاختبار الآن من خلال التقييم الكمي لنتائج الطلبة في نهاية الفصل الدراسي، فإن هذا يؤكد من جديد الطبيعة العمومية للطريقة المتبعة في التقييم

والحاجة إلى سياسة تقييمية أكثر دقة ورصانة تتطوي على كل من المقاييس الكمية والنوعية للمعارف والمهارات المكتسبة وتطورها عبر مستويات التعلّم المختلفة.

2.7 هناك عدد لا بأس به من طرائق التعليم والتعلّم المُطبّقة في البرنامج، ولربما يكون معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين بحاجة لاستكشاف الفوائد التي يمكن يعود بها تطبيق أسلوب التعلّم الإلكتروني في إعداد طلبية لديهم وعي متزايد باستخدام الحاسب الإلكتروني. ويمكن توظيف هذه الأنظمة لتشجيع كل من التعلّم الفردي والجماعي على حدٍ سواء. وهناك حالياً تركيز شديد داخل المنهج الدراسي للبرنامج على مسألة الإلمام باستخدامات الحاسب الإلكتروني وتطبيقاته وتعريف الطلبة بالجوانب الأساسية لبرمجة الحاسوب ولغاتنا المختلفة. وما يثير التساؤل هنا هو مدى حاجة خريج إدارة الأعمال في مجال الاقتصاد الحديث إلى مثل هذه المعارف المعمّقة بالحاسب الإلكتروني ومدى ارتباطها بعمله في هذا المجال.

2.8 لا بد من زيادة كبيرة في المساحة المتاحة لطلبة البرنامج فيما يتعلق بالتواصل المهني أثناء دراستهم في البرنامج. ويتم ذلك في الوقت الحاضر من خلال الزيارات التي يقوم بها بعض المختصين للحرم الجامعي والعروض التي يقدمها بعض رجال الأعمال البارزين لطلبة البرنامج. ولا بد من بذل المزيد من الجهد لزيادة مثل هذه الزيارات وتضمين تلك العروض بصورة أكبر داخل المنهج الدراسي وضمن عمليات التقييم كذلك. ولعل التطور الأكثر جدوى بهذا الخصوص هو إمكانية الاستفادة من دراسات الحالة المُعدّة لطلبة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال حول قطاع الأعمال البحريني، إلى جانب الخطابات والحوارات التي يدلي بها قادة قطاع الأعمال المعنيين.

2.9 تبدو عمليات تقييم الطلبة منتظمة ومتناسقة ومعروفة لدى جميع أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على حدٍ سواء. والدليل المُقدم بهذا الخصوص يشير إلى أن هذا النظام هو نظام صارم وينطوي على عدد من الواجبات والمهام التقييمية التي تُعطى بانتظام إلى جانب الاختبارات والامتحانات النهائية في نهاية الفصل. أما مزايا هذا النظام فتتجلى في أن الطلبة يعرفون ما يتوقعونه. ومع ذلك، فإن النظام نفسه ينطوي على الخطر المتمثل بأنه يشجع الطلبة على برمجة أذهانهم لأجل 'التعلّم لأجل الاختبار' والابتعاد عن المحاضرات والمحاضرين إلا في ما يتعلق ببعض الجوانب المهمة من الموضوع على حساب تعلم

الجوانب والمواد الأخرى. وبذلك يتحول هذا النظام إلى نظام انتقائي من أجل النجاح في الاختبار أو الامتحان بدلاً من الاهتمام بالحصول على فهم أعمق للمعارف والمهارات المُقدّمة لهم.

2.10 وكذلك الحال بالنسبة للتغذية الراجعة للطلبة حول نتائج اختباراتهم والواجبات التي يكلفون بها، فهي ستبقى ذات قيمة محدودة إن لم يتمكنوا من القيام بخطوات فورية ومباشرة بناءً عليها والتعلّم من أخطائهم. ولا يمثل التصحيح السريع لهذا الواجبات وإعادتها للطلبة على وجه السرعة إلا حلاً جزئياً لهذه المشكلة. ومن المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة، بدا واضحاً أن مصطلح 'التقييم التكويني' مُستخدم بمعناه الأوسع للإشارة إلى جميع الواجبات والوظائف التقييمية التي تُعطى للطلبة قبل الامتحانات الفصلية النهائية. ومن هنا، تقترح اللجنة البحث عن نظرة جديدة يُفهم من خلالها أن 'الاختبار التكويني' هو العمل الهادف إلى تعميق فهم الطلبة بدلاً من تقييم ما يعرفونه. ويمكن القول بأن هذه الطريقة من الأفضل أن تتضمن عملية تصحيح عمل أو وظيفة ما ولكن دون إعطائه درجة ما في بداية الأمر، بل يمنح الطلبة فرصة لاسترجاع ما قدموه من أعمال أو واجبات بهدف العمل على تحسينها ليكون ذلك العمل فيما بعد هو العمل الذي يُمنحون الدرجة لأجله. وبذلك يكون الطلبة قد مُنحوا الفرصة للتعلّم من أخطائهم بدلاً من معاقبتهم على ارتكابها. وهذا نظام يشجع على فهم أعمق للموضوع وينأى بعملية التقييم عن الحكم —(نعم) أو (لا) أو — (الخطأ) أو (الصواب) كما ويبتعد عن الفهم القاصر لعملية التعلّم وغاياتها.

2.11 ظهر من الأدلة التي قُدمت إلى لجنة المراجعة أن هناك القليل من التطابق بين طبيعة الوظائف والواجبات التقييمية المُتبعة ومخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية. إن طرائق التقييم تتسم بالعمومية وتتم باستخدام مصطلحات عامة لا تهدف تحديداً إلى التعرف على ما تحقق من مخرجات التعلّم المطلوبة.

2.12 هناك القليل من الأدلة على وجود سياسة فعّالة للتحقق الداخلي لنتائج التقييم والدرجات. فأوراق الإجابة الخاصة بالامتحانات الفصلية النهائية التي يُجرى تصحيحها من قبل أعضاء الهيئة الأكاديمية في معهد بيرلا للتكنولوجيا في ميسرا بولاية رانجي تُمثل نوعاً من التحقق الخارجي والمقارنة والمقايسة مع المؤسسة الأم. وهنا يجدر القول بأن عملية المطابقة

والتحقق الداخلية عند المستويات الأدنى إلى جانب المقايسة مع مؤسسات أخرى مماثلة تعمل في البحرين أو منطقة الخليج ستمنح لشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال التي يمنحها معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين مصداقية أكبر.

2.13 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي, تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- المنهج الدراسي لمعهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين على العموم يبدو مناسب.
- يبدو المنهج الدراسي متوافقاً مع متطلبات مجلس التعليم العالي ويسعى للالتزام بمتطلب التطبيع مع البيئة المحلية. وتجدر الإشارة إلى تدريس اللغة العربية ضمن البرنامج.
- إدخال المشاريع الجماعية والفردية أمر جدير بالإشادة كونها تعزز التعلّم الذاتي.
- استخدام عدد كبير من طرائق التدريس كالحلقات النقاشية والتعليم المُصغّر والعروض الطلابية.

- بعض المحاولات المبذولة للجمع بين طرائق التقييم التكوينية والتجميعية.
- هناك محاولات تُبذل لحثّ الطلبة على المشاركة في عملية التعلّم.

2.14 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة توصي لجنة المراجعة الكلية بما يلي:

- أن تقوم بسد الفجوة في السياسة المتبعة لتحقيق المزيد من التطبيع المحلي للبرنامج.
- أن تعيد النظر وتراجع مسألة التركيز الشديد على مهارات برمجة الحاسوب على حساب مهارات إدارة الأعمال.
- أن تعمل على تحقيق المزيد من التمايز في محتوى المقررات الدراسية للمستويات المختلفة للتعلّم.
- أن تقوم بإعداد فلسفة شاملة لأجل تحقيق المزيد من الوضوح في استراتيجيات التعليم والتعلّم، كالبحت مثلاً عن طرائق تقييم تميز بين المستويات المختلفة.
- أن تعالج مسألة عدم وجود سياسات مُطبّقة لرصد مراقبة التغذية الراجعة، كما هو الحال في عدم وجود سياسة مقننة للمطابقة الداخلية لنتائج عمليات التقييم.

2.15 الحُكم

إجمالاً، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التدريس، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم والطريقة المتبعة في قبول الطلبة في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي، يتوجب على الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال الحصول على الحد الأدنى لمتطلب القبول وهو اجتياز المستوى الثاني عشر لـ (المجلس المركزي للتعليم الثانوي في الهند) أو شهادة كمبريدج بتقدير (أ) أو شهادة (البكالوريا الدولية) أو ما يعادلها من أي مدرسة أخرى بمعدل 50% كحدٍ أدنى، أو درجات مماثلة في المؤهلات الأكاديمية الأخرى. إضافة لذلك، فإن شهادة الكفاءة باللغة الإنجليزية هي مطلب إجباري للقبول. ووجدت لجنة المراجعة أن تلك المتطلبات مطبقة بشكل صارم.

3.2 هناك حالياً 61 طالباً مقبولين في السنة الأولى من برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال وهم جميعاً مستوفون للحد الأدنى من متطلبات القبول. أما أعداد الطلبة في العامين 2007 و 2008 فقد كانت 59 و 60 طالباً على التوالي. وعلى العموم، هناك ما نسبته 80% من الطلبة المقبولين خلال السنوات الثلاث الأخيرة هم من الهنود. ويبدو أن البرنامج يستقطب بالدرجة الأولى أولئك الطلبة من الجنسية أو الأصول الهندية. ومع ذلك، فقد سمعت لجنة المراجعة أن البرنامج يطمح للتوسع في استراتيجية التعيين والاستقطاب من أجل المزيد من الموائمة مع الواقع الديموغرافي للمملكة، على الرغم من عدم توفر الأدلة على وجود مثل هذه السياسة في الوقت الحاضر. هذا وقد تم تقسيم الطلبة الـ 61 إلى مجموعتين أحدهما تتألف من 30 طالباً وأخرى من 31 طالباً يدرسون لخمس أيام في الأسبوع من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية الثانية عشر ظهراً. كما وهناك بعض الدروس المسائية. وتبدو ملفات الطلبة المقبولين حالياً في البرنامج متطابقة مع أهدافه ومع المصادر المتاحة له. وقد شعرت اللجنة بشيء من عدم الارتياح أثناء الزيارة الميدانية فيما يخص أعداد الطلبة المتواجدين في الحرم الجامعي والذي بدأ ضئيلاً إلى حدٍ بعيد.

3.3 هناك الآن 21 عضو هيئة أكاديمية يدرّسون في البرنامج، وعشرة من هؤلاء الأعضاء هم من قسم الإدارة منوط بهم تدريس المواد الأساسية في البرنامج وأحد عشر عضواً آخر من الأقسام الأخرى يدرّسون مواد الاقتصاد وتقنية المعلومات والقانون التجاري كجزء من هذا البرنامج. أما تعيين هؤلاء الأعضاء فيتم عن طريق الجامعة الأم في الهند. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فإن المؤهلات العلمية لهؤلاء تتماشى مع متطلبات وتوجيهات مفوضية المنح الجامعية في الهند ومع متطلبات مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين. أما نسبة عدد الطلبة إلى المدرسين في الوقت الحاضر في 8:1. هذا، ولم يتضمن تقرير التقييم الذاتي السير الذاتية لأعضاء الهيئة الأكاديمية العاملين في البرنامج، لذا فقد طلبتها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية التي قامت بها للمؤسسة. وبحسب ما قُدم من هذه السير إلى لجنة المراجعة، ظهر أن هؤلاء الأعضاء لديهم مستوى مناسب من التأهيل مع الشهادات العليا التي يحملونها والمنشورات العلمية التي أنجزوها، ولدى البعض منهم خبرة مهنية وتدرسية كبيرة.

3.4 تم تقديم عدد قليل من المنشورات البحثية إلى لجنة المراجعة من بين تلك الأبحاث التي أنجزها أعضاء الهيئة الأكاديمية. ومع ذلك، يبدو أن هناك فرصة محدودة لهؤلاء الأعضاء لمزاولة البحث العلمي. كما وأقر أعضاء الهيئة الأكاديمية أن دورهم الأساس يتمثل بالتدريس وتقديم الدعم اللازم لطلبة البرنامج، وأن العبء التدريسي المناط بهم والتقليل نسبياً يؤثر على قدرتهم على مزاولة النشاط البحثي والأنشطة والفعاليات العلمية الأخرى بصورة منتظمة.

3.5 لا يتضمن تقرير التقييم الذاتي معلومات عن وجود برنامج رسمي لتعريف أعضاء الهيئة الأكاديمية بالمؤسسة. وقد تأكد ذلك الأمر خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة. ومع ذلك فقد سمعت اللجنة عن وجود نشاط تعريفي غير رسمي في الوقت الحاضر يقُدّم للأعضاء بعض المساعدة والإرشاد.

3.6 بدت الموارد الطبيعية والمادية المتوفرة في المؤسسة محدودة وليس بوسعها سوى توفير الخدمات الكافية للطلبة الموجودين في البرنامج حالياً وحسب. لذا فإن أية زيادة في أعداد هؤلاء الطلبة سوف تتطلب زيادة في عدد الصفوف الدراسية وتوسيع مساحة المكتبة وأعداد الكتب فيها مع تحسينات كبيرة في الأماكن الترفيهية والخدمات الرياضية المتاحة للطلبة. ويبدو أن إدارة الجامعة على دراية تامة بجوانب القصور هذه في البنية التحتية المتاحة

للبرنامج. وقد سمعت لجنة المراجعة أن معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين قد أعدَّ خططاً لبناء حرم جامعي يصلح لطبيعة عمل المؤسسة.

3.7 بدت مقتنيات المكتبة من كُتب ومجلات علمية بوضع جيد. ومع ذلك، فإن البنية التحتية لهذه المكتبة من حيث تقنية المعلومات محدودة مع استخدام النظام اليدوي في استعارة الكتب والحصول على المقالات العلمية. وعند تفحص بطاقات المكتبة وسجلاتها، ظهر أن الطلبة يستفيدون من هذه الخدمة تحديداً بصورة جيدة. ولوحظ أن هناك خدمة محدودة فيما يتعلق بتقنية المعلومات في هذا المرفق مع أن الطلبة تتاح لهم الفرصة للدخول إلى مواقع المجالات العلمية الإلكترونية إلى جانب وجود توصيلات الإنترنت. وقد سمعت لجنة المراجعة الخارجية أن معدل استخدام الطلبة للخدمات الشبكية - على العموم - مرتفعاً.

3.8 هناك برنامج تعريفي للطلبة لمدة يومين يهدف إلى مساعدة الطلبة الجدد على التعرف والتكيف مع بيئة المؤسسة. وقامت لجنة المراجعة بمقابلة عينة من طلبة البرنامج. وشعرت اللجنة بارتياح كبير بخصوص تلك المجموعة من الطلبة ولاحظت الرضا العام الذي بدا عليهم فيما يتعلق بقضايا القبول والبرنامج التعريفي والدعم والتوجيه المقدمة من أعضاء الهيئة الأكاديمية، على الرغم من حدوث ذلك بصورة غير مقننة.

3.9 لا تقدم الوثائق الخاصة بتقرير التقييم الذاتي معلومات عن معدلات تقدم الطلبة واستبقائهم. وقد طلبت لجنة المراجعة تزويدها بتحليل مفصّل لدفعات الطلبة للفترة 2005-2008 وللفترة 2006-2009، فتم على أثر تلك المطالبة تزويدها بمثل هذه التحليلات. وبحسب الوثائق المقدمة بهذا الخصوص، ظهر أن دفعة 2005-2009 تتكون من 39 طالباً تم قبولهم في البرنامج مع تسرب 4 طلاب من تلك الدفعة، الأمر الذي يعني وجود معدل استبقاء عالٍ نسبياً يصل إلى 90%. ومن بين الـ35 طالباً المتبقين في الدفعة، تخرج 31 طالباً في شهر يوليو عام 2008، واثنان منهم في عام 2009 وإثنان آخران لم يتخرجا بعد. إن هذه البيانات تبين معدلاً عالياً بالنسبة لتقدم الطلبة عبر مراحل البرنامج بما يشكل 95% بالنسبة لهذه الدفعة من الطلبة. كما وأن معدلات التقدم والاستبقاء لدفعة 2006-2009 فقد بلغ 80% و 78% على التوالي لغاية 1/9/2009. ومع ذلك، يبين تحليل تقدم الطلبة عبر مراحل البرنامج أن هناك 11 طالباً في البرنامج لن يتخرجوا إلا في شهر فبراير من عام 2010.

3.10 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- بدا للجنة المراجعة أن متطلبات القبول مطبقة بشكل صارم؛
- التوسع في استراتيجية التعيين؛
- التزام أعضاء الهيئة الأكاديمية نحو البرنامج ومشاركتهم فيه؛
- الجهود المتزايدة في وضع الخطط المستقبلية فيما يخص الموارد؛
- المعدلات المناسبة لاستبقاء الطلبة وتقديمهم عبر المراحل المختلفة للبرنامج وطول مدة الدراسة.

3.11 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي لجنة المراجعة بضرورة قيام القسم بما يلي:

- أن يقوم بوضع سياسة مقننة لبرنامج تعريفي خاص بأعضاء الهيئة الأكاديمية.
- أن يولي اهتماماً بالعبء التدريسي الكبير لأعضاء هيئة التدريس ليتيح لهم الفرصة من أجل مزاولة النشاط البحثي والمشاركة في الأنشطة العلمية.
- أن يحسّن خدمات تقنية المعلومات المتاحة للبرنامج.

3.12 الحكم

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخريجين

أن يكون خريجو البرنامج المعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 يشير عدد المقررات الدراسية المطروحة خلال البرنامج إلى أن الطلبة يتعرضون إلى مساحة واسعة من خبرات التعليم والتعلم حيث هناك الفرص المتعددة لاكتساب المهارات والمعارف. وفي هذا الصدد، كان أحد الجوانب الرئيسية التي ركزت عليها لجنة المراجعة هو التعرف على مدى فائدة مخرجات هذه المعارف والمهارات قياساً إلى بيئة العمل التي يجري إعداد الطلاب لمواجهتها. وقد أشار كبار أعضاء الهيئة الأكاديمية أثناء المقابلات أن نسبة جيدة من خريجي البرنامج يجدون الوظيفة المناسبة لهم سواء في الهند أو البحرين. كما ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن بعض خريجي البرنامج قد حصلوا على فرص للقبول في بعض الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند وأستراليا.

4.2 أهداف ومخرجات التعلم المطلوبة محددة بوضوح، ولكن لم يُقدّم دليل إلى لجنة المراجعة يشير بالضبط إلى مدى مطابقة هذه الأهداف والمخرجات مع محتوى كل مقرر من المقررات وكيفية تقييم ذلك التطابق من خلال استراتيجيات التقييم .

4.3 أُتيحت الفرصة للجنة المراجعة للإطلاع على عينة من أعمال الطلبة منذ مرحلة القبول وحتى التخرج مأخوذة من دفعة الطلبة 2006-2009 . وبناءً على تلك البيانات وتحليل حالة الدفعة، تبدو كل من معدلات الاستبقاء والتقدم عبر المراحل المختلفة من البرنامج ومدة الدراسة في البرنامج، مقبولة ومناسبة لهذا البرنامج.

4.4 التقت لجنة المراجعة بعينة من خريجي البرنامج وأجرت المقابلات مع أفراد تلك العينة. وكان من بين أولئك الخريجين من حصل على وظيفة مناسبة بما في ذلك البدء بمشروعه الخاص بالعمل ومنهم من هو الآن يواصل دراسته العليا.

4.5 في محاولة اللجنة استكشاف مسألة المقايسة والمعايرة الخارجية خلال المقابلات التي أجرتها مع كبار الموظفين وأعضاء الهيئة الأكاديمية في معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين، بدا

واضحاً أن المؤسسة تعتمد كلياً في مسألة مقايسة المعايير الأكاديمية على تلك المعايير التي وضعتها المؤسسة الأم في ميسرا بولاية رانجي. وبما أن المؤسسة الأم لها صفة الجامعة بموجب قانون مفوضية البعثات الجامعية لعام 1965 والاعتماد الذي حصلت عليه تلك المؤسسة من المعهد الوطني للتقييم والاعتماد في الهند، دافع المعنيين في معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين عن هذه المقايسة بالقول أن مقايسة الامتحانات النهائية مع تلك التي تقوم بها المؤسسة الأم سيكون في صالح جودة البرنامج المطروح في البحرين. ومن هنا، يُطلب من الطلبة في البحرين تأدية نفس الامتحانات التي تضعها المؤسسة الأم، كما أن عملية التصحيح يقوم بها أعضاء هيئة تدريس في موقع المؤسسة الأم. وتقتصر البيانات التي تصل إلى فرع البحرين على معدل الدرجات التي يحصل عليها الطلبة.

4.6 و كما هو الحال بالنسبة للمقررات الدراسية المطروحة في فرع البحرين، ومحتواها، وعدد الساعات المعتمدة المطلوبة لكل منها، وطريقة تدريس البرنامج،.. إلخ فإن جميعها يتم التحكم بها في رانجي. وعليه، فمن المتوقع أن يسود شعور بالثقة والطمأنينة لدى كبار الموظفين و أعضاء الهيئة الأكاديمية. وقد تعززت هذه الرؤية مع انتداب العديد من موظفي فرع البحرين من قبل المؤسسة الأم في الهند.

4.7 لم يتوفر دليل - باستثناء الإيضاحات التي وردت في سياق المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة - يشير بالضبط إلى كيفية إجراء عملية المقايسة مع المؤسسة الأم في الهند والى كيفية تحديد الصلاحيات والارتباطات الداخلية والخارجية للمؤسسة ككل. وهذا كله له انعكاساته على جودة البرنامج المطروح في معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين.

4.8 لم يقم فرع البحرين لحد الآن بأية محاولة لتحديد المقاييس الخاصة به والصلاحيات الداخلية والخارجية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى العاملة في مملكة البحرين أو في مناطق أخرى من العالم. وتبقى المسألة الحيوية هي مسألة وضع آلية مؤسسية ناجحة تضمن بأن المعايير الأكاديمية لبرنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال المطروح في مملكة البحرين يجري وضعها لتكون على الأقل مساوية للمعايير التي تتبناها البرامج المماثلة المنافسة له - إن لم نقل أعلى من تلك المعايير. إن هذه المسألة مسألة حساسة من أجل أن يتمكن فرع معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين من مواصلة عمله. ولا يمكن تحقيق هذا المطلب من خلال تبني

اشتراطات الجودة التي تضعها المؤسسة الأم وحسب ، مهما كانت تلك الاشتراطات مناسبة ضمن البيئة الهندية، إذ لا بد من تحديد حاجات البيئة المحلية والبيئة العالمية وضمان استيفائها.

4.9 لم يتوفر دليل على وجود نظام مقنن للمطابقة والمقارنة الداخلية لنتائج تقييمات الطلبة من قبل أعضاء هيئة التدريس أو أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم الإدارة ممن ليسوا معنيين مباشرة بتدريس المقررات الدراسية للبرنامج. كما وباستثناء التعريف غير الرسمي للأعضاء الجدد، ليس هناك نظام تعريفي لهؤلاء الأعضاء من أجل توجيههم ومتابعتهم من حيث الالتزام والتوافق مع معايير المؤسسة ومعايير قسم الإدارة.

4.10 و بناءً على ذلك ، ليس هناك حساب للمخاطر التي ينطوي عليها هذا النهج. كما ولم يُقدّم دليل على وجود سياسة مقننة لعمليات المطابقة والمقايضة على الصعيد الداخلي للمؤسسة ، باستثناء تلك التي تجري مع المؤسسة الأم في رانجي. وعلى الرغم من اعتبار الاختبارات النهائية بمثابة آلية لمواكبة وتحقيق المعايير على جميع مستويات التدريس، إلا أنه لا توجد هناك سياسية مرحلية من أجل آلية تضمن هذه النتيجة. وفي الوقت الذي يمكن أن تفسر فيها المعدلات المتدنية لدرجات اختبارات نهاية الفصل في أحد المقررات ، والقادمة من المؤسسة الأم في رانجي، على أنها إشارة على تقصير في الواجب من قبل عضو الهيئة الأكاديمية المسؤول عن تدريس ذلك المقرر للصف المعني، دون أن تكون هناك عملية مطابقة ومقايضة آنية دقيقة لتلك النتائج. كما وتبقى مسألة اكتساب الطلبة المفترضة للمعارف والمهارات واقعاً مفتوحاً على المعالجات الحسابية والإحصائية إلى جانب ما يترتب على ذلك من استبعاد لذلك العضو. ويصح القول هنا كذلك، أنه بدون وجود نظام فاعل لمراقبة المحتوى والتطوير التدريجي للمهارات (كما وردت الإشارة في الفقرة 3.3) يبقى نظام البرنامج في البحرين وتأثير المؤسسة الأم في رانجي عليه بحاجة إلى تعزيز.

4.11 لاحظت لجنة المراجعة وجود قدر ملحوظ من التركيز على التغذية الراجعة من الطلبة في مراقبة ومتابعة العملية التعليمية. ويدور الجدل هنا حول الثقة التي تحظى بها هذا التغذية ودورها في تحديد المعايير الأكاديمية، ناهيك عن معدلات حضور أعضاء الهيئة الأكاديمية،

وطريقة التدريس، إلخ. إن القضايا الحساسة، كمستوى المحتوى مثلاً، لا يمكن الاعتماد بشأنها على آراء طلبة لا يزالون في مرحلة الدراسة الجامعية الأولية.

4.12 تفحصت لجنة المراجعة عينة من أعمال الطلبة. ولم يكن بالإمكان الإطلاع على أوراق الامتحانات الحاسمة والخاصة بامتحانات نهاية الفصل حيث أن تلك الأوراق محفوظة في مقر المؤسسة الأم في رانجي. لذا، كان من الصعب على اللجنة أن تجري مقارنة بين الأعمال التي تتجزأ في معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين وتلك التي تُجرى في مؤسسات أخرى. ولكن من القضايا التي شعرت حيالها لجنة المراجعة بالارتياح هي مستوى العمل على المشاريع التي يعمل عليها طلبة السنة الأخيرة من البرنامج، ولا سيما في تخصص العلوم المالية.

4.13 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للبرنامج، تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- استناداً إلى الدليل المتمثل بخارطة المنهج الدراسي، يبدو أن هناك عدداً مناسباً من المهارات التي يعمل البرنامج على إكسابها للطلبة.
- هناك دليل على رصانة المعايير الأكاديمية ضمن الشبكة الأكاديمية لمعهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين مع تركيز خاص على الطابع الهندي للمؤسسة.
- مستوى الإنجاز بحسب دليل عينة أعمال الطلبة هو مستوى متمثل على العموم مع برامج مماثلة في أماكن أخرى.

4.14 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، توصي لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تقديم دليل على تبني المؤسسة لنظام الامتحان الخارجي لغرض التحقق المستقل من النتائج النهائية وتوزيع الدرجات من قبل أعضاء هيئة أكاديمية من منطقة الخليج، فإن لجنة المراجعة ترى أن هذا يمثل نقصاً كبيراً في تحقيق ومراقبة المعايير الأكاديمية داخل برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال في هذه المؤسسة. وبناءً عليه، ترى لجنة المراجعة أن الفريق المسؤول عن البرنامج عليه أن يقوم بمعالجة هذا النقص باعتباره ضرورة ملحة.

- أن تضع على رأس أولوياتها تبني نظاماً صارماً لعملية المطابقة الداخلية لمواد الاختبارات التي تُجرى في داخل المؤسسة، إلى جانب نظام داخلي للتصحيح ومنح الدرجات.
- أن تضع على رأس أولوياتها أيضاً وضع آلية واضحة للمقايسة بهدف تحديد واختبار مصداقية التكافؤ مع المعايير المتبعة ضمن برنامج معهد بيرلا للتكنولوجيا لدرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والبرامج المماثلة الأخرى خارج الإطار الهندي.

4.15 الحكم

إجمالاً، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج - بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة - تبعث على الثقة في البرنامج.

5.1 هناك أدلة على أن برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال، والذي يطرحه معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين لديه سياسات وإجراءات وأنظمة حسنة الإعداد نسبياً في يتعلق بإدارة الجودة. وتتنظر لجنة المراجعة إلى الدليل التعريفي للطالب ودليل أنظمة إدارة الجودة ودليل القواعد والأنظمة الداخلية - وكلاهما موجّهان لأعضاء الهيئة الأكاديمية - على أنها دلائل على الممارسات الجيدة.

5.2 إن تبني نظاماً جديداً في تشكيل اللجان يتيح وجود إطار شمولي وفاعل لأغراض المراجعة الداخلية المنتظمة للبرنامج وتوثيق نتائج هذه المراجعات. وقد انعكست هذه المبادرة في تشكيل العديد من اللجان الجديدة منها ' لجنة ضمان الجودة ' ، ' لجنة القبول ' ، ' لجنة البحث العلمي ' ، ' لجنة دعم ورعاية الطلبة ' ، ' لجنة قاعدة بيانات الجامعة ' ، و ' لجنة خدمة المجتمع ' . إضافة لذلك، فإن هناك أدلة على تأسيس أنظمة داخلية رسمية لدعم ضمان الجودة بدلالة سلسلة الاجتماعات التي تعقدها ' لجنة ضمان الجودة ' وإصدار الدليل الرسمي لنظام إدارة الجودة بتاريخ الأول من يونيو 2009.

5.3 ومع ذلك فإن محاضر اجتماعات هذه اللجان التي قُدمت إلى لجنة المراجعة تشير إلى إن أغلب مناقشات هذه اللجان حتى الآن تتركز بالدرجة الأولى على قضايا إدارية بدلاً من القضايا أو الشؤون الأكاديمية، مع اتخاذ الكثير من القرارات ذات العلاقة ببُنية المقررات الدراسية ومحتوى المنهج واستراتيجيات التعليم والتعلم من قِبل المؤسسة الأم في رانجي بالهند بدلاً من اتخاذ تلك القرارات على المستوى المحلي في مملكة البحرين.

5.4 هناك بعض الأدلة على وجود محاولة لتوحيد عمليات وإجراءات الجودة، ومنها على سبيل المثال الطريقة التي تتم فيها تحصيل التغذية الراجعة من الطلبة وطريقة الاستجابة لهذه التغذية. وهذا يعدُّ تحسناً للطريقة السابقة التي كانت غير مقننة بعض الشيء. كما وهناك أدلة فيما يخص تعزيز البرنامج يتمثل بتوثيق التغذية الراجعة من الطلبة وأن يكون لها تأثير على

المنهج الدراسي، ومن ذلك على سبيل المثال استبعاد مقررات الرياضيات النظرية البحتة لحساب النظريات التطبيقية ضمن محتوى المنهج الدراسي.

5.5 يتم التعامل مع شكاوى الطلبة من خلال ' لجنة دعم ورعاية الطلبة ' في حين يتعامل مدير الكلية المعني بالشؤون الأكاديمية ذات العلاقة.

5.6 بناءً على الأدلة التي قُدمت إلى لجنة المراجعة فإن القدر الأكبر من اهتمام هذا اللجان يبدو متوجها نحو الشؤون والقضايا الإدارية (كالموازنات المالية مثلا والتوظيف وتوزيع المسؤوليات التدريسية والوظيفية وتوزيع الأدوار استعداداً للمراجعة المؤسسية والبرنامجية التي ستقوم بها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب)، بدلاً من التركيز على التعزيز - من خلال التشاور مع الجهات ذات العلاقة - بخصوص عمليات التعليم والتعلم والتقييم ومحتوى المنهج وتوظيف الخريجين وتدريب الموظفين وتطويرهم، إلى جانب القضايا والشؤون الأكاديمية الأخرى.

5.7 هناك بعض الأدلة على تبلور بعض الاستراتيجيات للتعامل مع الحاجة إلى وضع الخطط لتحسين برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال والذي يطرحه معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين. وقد لوحظ أن إعداد هياكل اللجان والآليات المرتبطة بمراقبة وتعزيز خطط السياسات والإجراءات الأكاديمية يعود تاريخه إلى بداية عام 2008، وهو الأمر الذي تشيد به لجنة المراجعة.

5.8 ومع ذلك، يبدو أن سمة المركزية في تحمل مسؤوليات وضع خطط التحسين وضبط الجودة وحصرها بيد المقر الرئيسي للمؤسسة في رانجي لا تزال قائمة. وهذا ما يعكسه البند رقم 7.3 'التصميم والإعداد' في الصفحة 16 من الدليل الرسمي لنظام إدارة الجودة، والصادر بتاريخ 1 يونيو 2009. وينص هذه المادة على أن " ... لا يمكن توصيف فقرة 'التصميم والإعداد' كونها تقع خارج حدود عمليات وصلاحيات معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين".

5.9 إن الإصرار على مركزية 'التصميم والإعداد' تعكس قصورا في المسؤولية الكاملة للفريق القائم على البرنامج فيما يتعلق بإدارة الجودة وإجراءات التعزيز، أي أن وضع الخطط الخاصة بالتحسين يتم وضعها للفريق من قبل جهات خارجية (أي المؤسسة الأم أو هيئة

ضمان جودة التعليم والتدريب) بدلاً من إعدادها من قبل أعضاء الفريق المسؤول عن البرنامج أنفسهم.

5.10 كما ولاحظت لجنة المراجعة كذلك - بشيء من القلق - شيحة الأدلة المقدمة إليها فيما يتعلق بكيفية تأثير سياسات تعزيز وإدارة الجودة (بشكل ملموس) بأراء أعضاء الهيئة الأكاديمية في فرع البحرين فيما يخص الإدارة اليومية للبرنامج. كما ولاحظت اللجنة بقلق أيضا - ومن خلال الأدلة المقدمة لها - الموقف المتخذ من قبل هذه اللجان فيما يتعلق بخطط التحسين. وبدا هذا الموقف أنه يمثل حالة من رد الفعل لتنفيذ هذه الخطط بدلاً من المبادرة لوضعها، وأن هذا الموقف لا يزال حتى الآن يركز على الشؤون الإدارية بدلاً من تعزيز عمليتي التعليم والتعلم والمعايير الأكاديمية. وفي الحقيقة، ليس من الواضح تماماً من الوثائق التي قُدمت إلى لجنة المراجعة الكيفية التي تخاطب فيها هذه اللجان بعضها البعض ومضمون تلك المخاطبات أو التقارير، وكذلك الحال بالنسبة للكيفية التي تتقاسم فيها كل لجنة من لجان فرع البحرين المسؤولية الرسمية والصلاحيات بخصوص خطط التحسين.

5.11 لقد بدا للجنة المراجعة أن هناك تركيزاً للسلطة بأيدي العميد(العمداء) ورؤساء الأقسام بدلاً من تقاسم هذه السلطة بن عموم الهيئة الأكاديمية. فيبدو على سبيل المثال أن مسؤولية التنفيذ تنحصر على رئيس اللجنة بدلاً من تقاسم أعضاء اللجنة المعنية لهذه المسؤولية بصورة جماعية.

5.12 هناك أدلة على بعض المحاولات يقوم بها معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين لاستخدام ورش العمل والدورات التدريبية والحلقات النقاشية لتطوير الموظفين. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تدرك الحاجة إلى تبني آلية مفعنة لتقييم الحاجات التدريبية، كاستخدام نظام تحليل الحاجة التدريبية مثلاً لدعم التطور المهني أعضاء الهيئة الأكاديمية وتعزيز الممارسة الأكاديمية.

5.13 قام معهد بيرلا للتكنولوجيا-البحرين بوضع خطة سنوية للبحث العلمي ولجنة للبحث العلمي مع ميزانية مدعومة. وتعدّ هذه الإجراءات كلها خطوات مشجعة. ومع ذلك، وبالرغم من هذه الأنشطة لا تزال في مراحلها الأولى من التطور، فمن الضروري أن تكون مصحوبة بتغيير العبء التدريسي للأعضاء، وذلك بهدف دعم وتسهيل نشاطاتهم البحثية، بما فيها كتابة المقالات للمجلات التي تتبنى طريقة تحكيم النظراء، وحضور المؤتمرات العلمية.

5.14 يبدو أن الفريق المسؤول عن برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال يقوم بمحاولات لإتاحة المزيد من الفرص لتنفيذ الخطط التي تهدف إلى تحسين البرنامج ووضع آلية مماثلة للتحسين المستدام، وذلك ابتداء من يناير 2010 . ومع ذلك، هناك أدلة قليلة نسبياً على أن هذه الإجراءات قد تم اتخاذها فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بإجراءات القبول وتنفيذ استراتيجيات عالية الجودة في عمليتي التعليم والتعلم، والإجراءات الخاصة بالامتحانات، وشراء مقتنيات المكتبة من الكتب والمراجع وإدارة المكتبة ، والجوانب الإدارية ذات العلاقة. وبناءً على الأدلة المتوفرة، ظهر للجنة المراجعة أن التواصل الرسمي الحالي مع الجهات ذات العلاقة على مستوى البحرين غير كافٍ فيما يتعلق بمحتوى المقررات الدراسية والجوانب الأكاديمية ذات العلاقة.

5.15 وفيما يتعلق بـ "لجنة البحث العلمي الجامعية" تشير الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي إلى توجهات إيجابية. ومع ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار الميزانية المقترحة لتغطية هذه الأبحاث، تبقى مخرجات البحث العلمي لأعضاء الهيئة الأكاديمية العاملين في البرنامج محدودة.

5.16 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة ، تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال، والذي يطرحه معهد بيرلا للتكنولوجيا - البحرين، لديه سياسات وإجراءات وأنظمة معرفية بشكل جيد فيما يتعلق بإدارة الجودة.
- هناك محاولات تُبذل مؤخراً لتعزيز الجودة الأكاديمية وإجراءات المراجعة. والدليل على ذلك يتجلى في المحاولات التي يقوم بها أعضاء الهيئة الأكاديمية المحلية لإدخال نهج الجودة من خلال سلسلة من اللجان الرسمية المسؤولة عن إدارة البرنامج، بما في ذلك ضمان جودته.
- هناك محاولات - بشيء من العموم - لتعزيز الفرص المقدمة لأعضاء الهيئة الأكاديمية لمزاولة البحث العلمي والأنشطة العلمية الأخرى.
- هناك عملية تعريفية (غير رسمية) لأعضاء الهيئة الأكاديمية مع نظام مراقبة ومتابعة في حيز التطبيق.
- هناك تطبيق للممارسات الجيدة فيما يتعلق بمراقبة وتقييم حاجات المساعدة والدعم الطلابي ، فوجود ' لجنة القبول' و 'لجنة الدعم والرعاية الطلابية' مثلاً يدل على

محاولة تنفيذ آليات لمراقبة تأثير السياسة الأكاديمية ومحتوى البرنامج على أوضاع الطلبة.

5.17 فيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة ، فإن لجنة المراجعة توصي لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- أن تقوم ببناء وتوثيق وتنفيذ سياسة رسمية بخصوص تطوير وترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية لمواصلة التطور المهني لهؤلاء الأعضاء، مع وضع الخطط التي تضمن تنفيذ هذه السياسة.
- أن تعيد النظر في الأعباء التدريسية المناطة حالياً بأعضاء الهيئة الأكاديمية لإتاحة المزيد من الفرص لهم وبصورة منتظمة (استراتيجية) من أجل تطورهم المهني المستدام، بما في ذلك القيام بالنشاط البحثي المرتبط بالتخصص (كالإدارة مثلاً، وإدارة الموارد البشرية ، والتسويق، والعلوم المالية) على جانب الأنشطة والفعاليات العلمية الأخرى.
- وفيما يتعلق بإدارة البرنامج، أن تتيح المزيد من الفرص لحضور أوسع ومشاركة من قبل ممثلي أعضاء الهيئة الأكاديمية وممثلي الطلبة والجهات الأساسية ذات العلاقة في ضمن تشكيلات اللجان الرسمية المشكّلة في المؤسسة.
- أن تعيد توجيه اهتمامات ووظائف لجان متابعة وتقييم جودة البرنامج بعيداً عن التركيز على العمليات الإدارية ولصالح السياسات والإجراءات والممارسات الأكاديمية.

5.18 الحكم

إجمالاً، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع دليل مراجعة البرامج الأكاديمية لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي - هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

هناك قدر محدود من الثقة في برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال الذي يطرحه معهد بيرلا للتكنولوجيا- البحرين.